

## بيان التزام اسطنبول

### الوفاء بالوعود - قياس النتائج

نحن ممثلي شعوبنا من كل مناطق العالم نجتمع في إسطنبول، تركيا، من ٢٤ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢، لتحديد مسار للعمل المتواصل على مدى السنوات القادمة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بحلول عام ٢٠١٤ وما بعده.

وينعقد هذا الاجتماع في لحظة هامة نشارك خلالها في عمليات استعراض وطنية وإقليمية وعالمية لتنفيذ برنامج العمل. وستتاح لنا أيضاً الفرصة للتأثير، عن طريق المشاورات الوطنية الجارية، على عملية تحديد إطار إنمائي دولي جديد يعقب الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥. فعلينا أن نعبئ ناخبينا وأحزابنا وحكوماتنا لضمان الترويج لرؤية برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومبادئه وأهدافه عن طريق هاتين العمليتين الرئيسيتين، مؤكداً على أن تدعم الخطة الإنمائية الجديدة حقوق الإنسان والإنصاف وتكافؤ الفرص والمبادئ الديمقراطية.

ونلاحظ أن بلداننا وإن أحرزت بعض التقدم نحو تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإنها لا تزال تواجه تحديات في اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الخطة تنفيذاً كاملاً. وهذا ما يستدعي، في جملة أمور، الإدماج المنهجي لديناميات السكان في الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية والدولية، ومعالجة قضايا الشيخوخة وانخفاض الخصوبة، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، والنزاعات والتشرد، ودرج جائحة فيروس نقص المناعة البشرية والمعالجة الشاملة للهجرة الدولية في سياق خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

ومن أجل هذه الغاية، نعيد تأكيد التزامنا ببرنامج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، مسلمين بأن تنفيذه أساسي للبلدان في الحد من الفقر، وتصحيح التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، وتحسين عيش كافة شعوبها، وضمان صحة وحقوق المرأة والرجل والفتاة والفتى، بما فيها الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وصحة المرأة، وتهيئة الظروف التي يمكن أن يعيش فيها الجميع عيشاً كريماً، وحماية البيئة وضمان التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد كذلك الالتزامات المقطوعة في المؤتمرات الدولية السابقة للبرلمانيين المعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونشدد على التزامنا بالعمل مستشعرين ما له من إلحاحية.

إننا نحن البرلمانيين، اتساقاً مع مبادئ المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عقدنا العزم على أن نقوم بالأدوار التالية في المجالات التالية:

## أولاً - تعبئة الموارد الضرورية من أجل خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

سندعو إلى رصد تمويل متزايد للتنفيذ الكامل لخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية من الميزانيات الوطنية، والجهات المانحة الخارجية والمصادر الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، المحلي والمتعدد الجنسيات على حد سواء، لاسيما من أجل إحقاق الحقوق الجنسية والإنجابية وإتاحة الاستفادة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة، والإعلام والتوعية الجنسية الشاملة لفائدة الشباب ومن أجل تغطية صحة الأمهات.

وسنقوم بما يلي:

١- العمل مع الحكومات المشتركة في مؤتمر قمة تنظيم الأسرة ومع مؤسسة بيل وميليندا غيت وكذلك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان (صندوق السكان) من أجل ضمان عدم إحداث آليات جديدة للموارد المزمع إتاحتها لمبادرة تنظيم الأسرة وذلك لكفالة توسيع نطاق الأنشطة في مجال أمن السلع، بما في ذلك التأثير على آليات السوق، والتعبئة الاجتماعية وتعزيز النظم الصحية.

٢- حمل أجهزتنا التنفيذية والجهات المانحة على ضمان توفير الموارد من أجل تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وضمان توجيه التمويل بطريقة متسقة ومنسقة وشفافة.

٣- تعزيز شبكاتنا البرلمانية الوطنية والإقليمية والعالمية وحمل قادة بلدان مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين على أن يدرجوا في خططهم استعراض تنفيذ الالتزامات المقطوعة لفائدة صحة المرأة والطفل في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في موسكو، كندا في عام ٢٠١٠.

٤- عقد جلسات برلمانية لتقييم مساهمات حكوماتنا بغية ضمان التقيد بالالتزامات الدولية.

٥- إدراج مناقشة سنوية في جدول أعمال برلماننا بشأن الاتجاهات والعوامل الأخرى المتعلقة بتمويل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والاتجاهات والعوامل المؤثرة فيها. وعلاوة على ذلك، التماس تقارير، في إطار عملية الميزانية السنوية، عن التدابير الرامية إلى إزالة التشوهات في تخصيص الموارد لشتى عناصر خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وضمان الإنصاف في تخصيص الموارد عن طريق عملية الميزانية والدعوة إلى تلك النتائج في المناقشات البرلمانية.

٦- العمل على أن تبلغ ما لا يقل عن ١٠ في المائة النسبة المخصصة من الميزانيات الإنمائية الوطنية وميزانيات المساعدة الإنمائية لبرامج السكان والصحة الإنجابية بما فيها الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ولاسيما سلع تنظيم الأسرة

والصحة الإنجابية، والحرص أيضاً على تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

### ثانياً - تعزيز المراقبة البرلمانية في تنفيذ خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

نلتزم بسن تشريعات ملائمة ومراجعة التشريعات القائمة وحشد دعم قوي للقوانين المتسقة مع خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ كما نلتزم برصد تنفيذها ومساءلة الحكومات حتى تفضي تلك القوانين إلى التنمية المستدامة.

وسنقوم بما يلي:

١- سنطلب إلى الهيئات الحكومية المختصة والشركاء من المجتمع المدني تحديد مجالات خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية التي تتطلب اهتماماً برلمانياً ونعقد جلسات لتحديد احتياجات ومصالح مجتمعاتنا المحلية بغرض تشجيع سن التشريعات الملائمة.

٢- سنشرك كافة الشركاء ذوي الصلة، ولاسيما منظمات المجتمع المدني والنساء والشباب، في صوغ التشريعات المتعلقة بقضايا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لضمان أن تعكس تلك القوانين طائفة واسعة من تجارب شعوبنا واحتياجاتها.

٣- سنعقد جلسات بشأن الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة، والمؤشرات، بما في ذلك تغطية الخدمات الموجهة لشتى شرائح السكان، ولاسيما الشباب والفئات الضعيفة. وينبغي أن تهدف المؤشرات إلى تقييم تغطية طائفة من الخدمات في برنامج العمل وأساليب جمع البيانات، بما فيها البيانات المصنفة حسب الجغرافيا والعمر ونوع الجنس والمركز الاجتماعي - الاقتصادي، والتماس آراء المستفيدين والمجتمعات المحلية ومساءلة مقدمي الخدمات.

٤- سنرصد ونعقد جلسات لضمان قيام المؤسسات المختصة بالتعريف على نطاق واسع بالقوانين التي تم سنها فعلاً وتنفيذها واطلاع السلطات المختصة بإعمالها.

٥- سنجعل التواصل مع المحتاجين أولوية عن طريق إصدار بيانات، وتوجيه الأجهزة التنفيذية بشأن استراتيجيات تحسين المساءلة عن الخدمات، بما في ذلك تحسين مراقبة البرامج، والتعقب التفصيلي للميزانية والموارد، واقتراح تدابير بشأن النتائج، وآليات أمناء المظالم/آليات التظلم، ومشاركة المجتمع المدني، والإبلاغ.

## ثالثاً - مسؤوليات التوعية والدعوة والإجراءات الهادفة إلى تحقيق النتائج في المجالات ذات الأولوية:

نلتزم بأن نعمل مع الآخرين في البرلمان والمجتمع المدني من أجل تهيئة بيئة تشريعية داعمة وتمكينية وذلك بغرض:

١- تعزيز الشراكات مع البرلمانين الآخرين والجهات المانحة ومنظومة الأمم المتحدة، والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات المجتمعات المحلية، والقطاع الخاص لتوظيف الموارد البشرية والمالية من أجل إنجاز برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولاسيما الأهداف ٣ و ٤ و ٥ و ٦ منها، بما في ذلك تسخير الالتزامات الإقليمية والعالمية من قبيل خطة عمل مابوتو، و”استراتيجية كل امرأة وكل طفل“، وقرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن ”فرص الاستفادة من الخدمات الصحية باعتبارها حقاً أساسياً من حقوق الإنسان: دور البرلمان في التصدي للتحديات الرئيسية من أجل ضمان صحة المرأة والطفل“، وقرارات لجنة السكان والتنمية، بما فيها توافقها الأخير في الآراء بشأن الشباب والمراهقين.

٢- ضمان إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة، باعتبارها عناصر رئيسية في الخطة الإنمائية الدولية الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ وفي كل خطط وسياسات التنمية والحد من الفقر، بما فيها عمليات مؤتمر ريو + ٢٠، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، ومؤتمر بيجين + ٢٠ وخطة الأمم المتحدة الإنمائية اللاحقة للأهداف الإنمائية للألفية.

٣- إعطاء الأولوية، عندما تقتضي الحالة ذلك، لتوفير فرص الاستفادة من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما فيها خدمات تنظيم الأسرة، وتمكين المرأة، والقضاء على الممارسات التقليدية الضارة، وحماية حقوق الإنجاب، وإصلاح المناهج الدراسية لتوفير التربية الجنسية الشاملة للمراهقين والشباب، وجمع البيانات، وتكليف إجراءات التخطيط لمراعاة ديناميات السكان وتحديد الثغرات التي ينبغي إيلاء العناية لها على سبيل الأولوية.

٤- ضمان تعميم الاستفادة من الرعاية اللاحقة للإجهاد وتوفير فرص الإجهاد المأمون عندما لا يكون مخالفاً للقانون، وذلك اتساقاً مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والإجراءات الرئيسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥- كفاءة التركيز بصفة خاصة على المجالات التالية التي تتطلب أن تولى لها عناية قصوى في خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية:

## (أ) تمكين الشباب

سنحرص على أن تولى السياسات عناية عاجلة لشواغل واحتياجات الشباب المحددة بتعزيز وحماية حقوق الشباب في الحصول على تعليم من نوعية جيدة على جميع المستويات، والصحة، وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما فيها التربية الجنسية الشاملة، وتوفير الفرص والعمل المنتج واللائق.

وسنحدث كذلك آليات تشريعية وآليات للسياسة العامة لضمان المشاركة الهادفة والفعالة للشباب على جميع مستويات عملياتنا الاجتماعية - السياسية، وتمكينهم من التأثير على السياسة الوطنية التي تؤثر في مصالحهم وعيشتهم وعلى تنفيذها وتقييمها. وسندرج تدابير منع جميع ضروب استغلال الشباب وإساءة معاملتهم، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالشباب والتعسف الاقتصادي والجنسي والبدني والعقلي، وإنهاء زواج الأطفال والزواج القسري، والممارسات التقليدية الضارة، والقضاء على التمييز ضد الشابات الحوامل.

## (ب) تشجيع وحماية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة

سنعمل مع الآخرين، بمن فيهم الفئات النسائية وفئات الشبيبة، من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، والإنصاف وتمكين المرأة والفتاة عن طريق اعتماد وتنفيذ قوانين وسياسات تستند إلى وثائق حقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكذلك بروتوكولها الاختياري، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين.

وسنكفل عدم التسامح إطلاقاً مع كافة أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، بما فيه العنف الجنسي، مع الحرص على عدم الإفلات من العقاب على أعمال العنف المرتكبة ضد المرأة والفتاة، وجعل البرامج الوطنية تستهدف الرجل والفتى بغرض تشجيع التغيير السلوكي وتكوين تصورات إيجابية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والإنصاف في المجتمعات.

## (ج) تعزيز النظم الصحية:

سنعمل مع السلطات الوطنية على ضمان وضع نظم صحية قوية وذات جودة عالية ومتاحة للجميع وغير تمييزية وشفافة تولى الأولوية لتقديم خدمات وسلع ولوازم جيدة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وتوفير فرص الاستفادة منها، ولاسيما خدمات تنظيم الأسرة بوسائل حديثة لمنع الحمل، بما فيها الوسائل العاجلة لمنع الحمل. وسنعالج احتياجات الشباب في مجال صحتهم الجنسية والإنجابية وحقوقهم الإنجابية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، ونستهدف عدم المساواة بين الجنسين في الرعاية الصحية ونضع وننفذ سياسات تضمن فرص الاستفادة العادلة للمرأة من الخدمات الصحية الجيدة، على مدى دورة حياتها ومن خلال المجموعة الكاملة من خدمات الرعاية.

وسنسن تشريعات تعزز رصد نوعية البرامج، وفعاليتها وآثارها من أجل تعزيز برامج التكيف ودعمها وإتاحتها وإدراج تطوير وصيانة نظم جمع البيانات الصحية.

وسنواصل بذل جهودنا من أجل ضمان فرص الاستفادة من الخدمات الصحية الجيدة، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وخدمات تنظيم الأسرة، وخدمات الحمل والولادة بما في ذلك الاستعانة بالقابلات الماهرات، والاستفادة من رعاية التوليد السابقة للولادة ورعاية التوليد في الحالات الطارئة، والرعاية السابقة للولادة ورعاية الوليد، ومعالجة ناسور الولادة وتقديم الدعم بشأنه وإقامة صلات ملائمة بين الخدمات، بما في ذلك في حالات الطوارئ الإنسانية، وحالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وتنقلات اللاجئين والعائدين والمهاجرين.

وسنضمن تخصيص الموارد لإعداد قوة عاملة جيدة وماهرة في المجال الصحي، بما فيها القابلات، مع توفير تدريب ذي نوعية عالية قبل الخدمة وأثناءها، والتركيز على استبقاء الموظفين وإشراك المجتمعات المحلية.

#### رابعاً - فهم وتدير تسييس خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

سنرصد عن كثب الجهود التي تبذلها أي فئات في شتى أنحاء العالم بغرض تقويض خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ولاسيما حق الأفراد في تحديد أحجام أسرهم، أو تمكين المرأة أو المساواة بين الجنسين، أو ربط ديناميات السكان بالحد من الفقر، وتوفير الخدمات الإعلامية والتربوية للشباب، في جملة فئات أخرى.

وسنقوم بما يلي:

١ - تحديد وفهم طبيعة وأصل هذه السجلات المعادية لخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وصوغ رد قائم على البرهان على الصعيد القطري لإظهار جوانب قصورها وآثارها السلبية على رفاه الجميع، بما في ذلك تبادل التجارب والنماذج المتعلقة بكيفية التصدي بنجاح لتلك المعارضة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

#### خامساً - بناء شراكات وإقامة شبكات من أجل خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

سنوسع نطاق الشراكات مع كافة الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما فيها الشركاء غير التقليديين في مجال الصحة الإنجابية وحقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني، والدوائر الأكاديمية، ومنظمات المجتمعات المحلية وذلك من أجل تعزيز تنفيذ ولاية القاهرة.

وسنقوم بما يلي:

١- اغتنام فرصة العمليات الإنمائية لما بعد عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ لبناء شراكة من مناصري خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك في إطار المشاورات المتعددة الشركاء على المستوى الوطني التي تعتمد الأفرقة القطرية للأمم المتحدة القيام بها في ما لا يقل عن ٥٠ بلداً في فترة لاحقة من هذه السنة لتحديد ما سيخلف الأهداف الإنمائية للألفية.

٢- المشاركة في إنشاء شراكات استراتيجية والدعوة لتفعيل دور البرلمان في الحوار الوطني من أجل عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وعملية الأهداف الإنمائية للألفية والعمل مع الفاعلين الآخرين المعنيين من أجل مواصلة تنفيذ خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وضمان إدراج منظورات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في الأطر الإنمائية المقبلة.

سادساً - التواصل باعتباره أداة حاسمة لبلورة تفاهم مشترك وكسب دعم الجمهور لخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

سنبلغ أحزابنا السياسية وناحبيها وزملاءنا السياسيين بأهمية خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وسنقوم بما يلي:

١- التشجيع الفعلي للاهتمام الإعلامي بتنفيذ خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ودعم المنشورات والجلسات والمناسبات والأنشطة الإعلامية من أجل تبليغ رسالة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٢- إشراك الممارسين في مجال وسائط الإعلام وتحديد أنجع السبل لجلب الدعم لخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣- تبادل معلومات عن أفضل الممارسات فيما بيننا في مجال توسيع نطاق الاتصالات الداعمة.

٤- تشجيع استخدام وسائط الإعلام الاجتماعية لتوسيع نطاق التفاعل بشأن خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإقامة شراكات وأشكال تعاون على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي لضمان انبثاق خطة تطلعية عن عمليات استعراض مؤتمر ريو + ٢٠ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية .

## التعهد

نلتزم بالتطلع إلى ضمان إدراج الأولويات والشواغل القائمة والناشئة بشأن خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في المناقشات والتقارير المتعلقة بخطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤، كما نلتزم بضمان إدراج قضايا التنمية البشرية الأساسية في الأهداف والغايات التي يجري وضعها من خلال عمليات إعداد الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

ونُحِبُّ بصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يستخدم نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية لاستعراض خطة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لما بعد ٢٠١٤ في التحضير للمؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بالسكان والتنمية لعام ٢٠١٤، بما في ذلك عن طريق دراسة استقصائية للإجراءات التي اتخذها البرلمانيون تنفيذاً لالتزامات المؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بالسكان والتنمية.

ونُحِبُّ كذلك بالجمعية العامة للأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في جلب الدعم لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، عن طريق أدوات السياسة العامة على أعلى مستوى دولي، للنهوض بخطته في الإطار العالمي المقبل للتنمية المستدامة من أجل تحقيق أثر قابل للقياس على نطاق عالمي.

ونتعهد بصفتنا برلمانيين، فيما يتعلق بمسؤولياتنا عن التشريع والتحليل والدعوة لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإقرار الميزانيات، بأن نسائل أنفسنا عن الإبلاغ عن متابعة التزامات المؤتمر الدولي للبرلمانيين المعني بالسكان والتنمية.

إننا نحن البرلمانيين نتعهد بتنفيذ هذه الإجراءات وبالرصد المنهجي والفعلي للتقدم الذي نحرزه في قيامنا بذلك. ونتعهد كذلك بالإبلاغ بانتظام عن هذا التقدم عن طريق أفرقتنا البرلمانية الإقليمية والاجتماع من جديد في ظرف سنتين لتقييم النتائج التي حققناها.